



محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

الرئيسة: السيدة إسبينوزا (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم (تابع)

../..

Distr. GENERAL  
A/C.3/51/SR.33  
27 January 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم (تابع) (A/51/41، و A/51/90 و A/51/306 و Add.1 و A/51/385 و A/51/424 و A/51/456 و A/51/492)

١ - السيدة سمولشيش (أوروغواي): أعلنت أن بلدها يشارك بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل خاص للتصدي للمشاكل المتعددة التي يقع الأطفال اليوم ضحايا لها في العالم بأسره، وبخاصة لإيجاد حل سريع ودائم لمشكلة الأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة. وذكرت في هذا الصدد أنها لن تبالغ مهما أكدت على أهمية الدراسة المتعلقة بأثر النزاع المسلح على الأطفال A/51/306 و Add.1، التي تكشف، بسبب غزارة المعلومات التي تنقلها صاحبة هذه الدراسة والنتائج التي تقدمها، عن أنها أوسع نطاقاً من المتوقع. وأضافت قائلة إنها تقرر التوصيات العملية الواردة في هذه الدراسة ولا سيما تلك التي ترمي إلى تعيين ممثل خاص مكلف بهذه المسألة. ومن جهة أخرى، فإن أوروغواي تعلق أهمية كبيرة على إعلان وبرنامج عمل مؤتمر ستوكهولم العالمي لمناهضة استغلال الأطفال جنسياً لأغراض تجارية، وبشكل أخص على التدابير العملية التي اقترحت في هذا المؤتمر لتعزيز التعاون بين الدول والهيئات الإقليمية والأمم المتحدة من أجل منع وكبح السياحة الجنسية بشكل خاص.

٢ - وذكرت أن من الجدير بالملاحظة، فيما يتعلق بتقرير المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المكلفة بدراسة المسائل المتعلقة ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/51/456)، أنه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عقدت أوروغواي اجتماعها الأول بشأن العنف الجنسي ضد الأطفال من الجنسين والمراهقين، والذي اهتم خلاله ممثلو القطاعين العام والخاص بتعبئة العناصر الفاعلة في المجتمع وصياغة استراتيجيات لمنع والتدخل لمواجهة هذه المشكلة.

٣ - ومضت قائلة إن تقديم التقرير الأولي لأوروغواي (CRC/C/3/Add.37) إلى الدورة الأخيرة للجنة حقوق الطفل كان فرصة لحوار بناء أظهر بجلاء الاهتمام ذا الأولوية الذي توليه من الآن حكومة أوروغواي للطفولة في برنامجها السياسي لصالح الأعمال العامة والخاصة التي يتم الاضطلاع بها بالمساعدة المالية المقدمة من المجتمع الدولي. ويعتبر الدعم المالي المقدم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بمثابة عامل حفاز هام للبرامج التي تقوم الحكومة بوضعها وتنفيذها من أجل تنفيذ الحقوق المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل وإدراج أحكام هذه الاتفاقية في القانون الوطني.

٤ - وبعد أن سلمت ممثلة أوروغواي بأن مراعاة الفعالية لحقوق الطفل، ولا سيما الحقوق التي تكفلها الاتفاقية، تتطلب كثيراً من الوقت والجهود، أعربت عن ثقتها في الأمم المتحدة وعن ارتياحها للأعمال التي تنجزها، ولا سيما في إطار أعمال فريق العمل المكلفين بصياغة بروتوكولين اختياريين، أحدهما يتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، ويتعلق الثاني باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة ويستهدف بشكل خاص تحديد سن التجنيد بـ ١٨ سنة. غير أنها ترى أن

من الضروري أن تفي الحكومات بالالتزامات التي تعهدت بها عن طريق التصديق على مختلف الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

٥ - السيدة أويدراوغو (بوركينا فاسو): قالت إن المجتمع الدولي لا يسعه إلا أن يتفاعل بدخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، وعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، واعتماد الإعلان العالمي لصالح بقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل الصادرة عن هذه القمة، وكذلك الالتزام الرسمي الذي تعهدت الدول به لكفالة حماية الطفل ونمائه بقدر أكبر من القوة والدقة. غير أنه يجب تعزيز البرامج في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء من أجل الحفاظ على المكتسبات. ويتعين على اليونيسيف ومختلف شركائها أن يضاعفوا من جهودهم وأن يعيدوا النظر في استراتيجياتهم.

٦ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من الجهود المبذولة في بوركينا فاسو، في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية، لم تتحقق الأهداف الشاملة فيما يتعلق بالتطعيم، ومكافحة الإسهال، واستخدام المغذيات الدقيقة، وتعليم القراءة والكتابة. وبالتالي يتعين إعادة النظر في الأهداف لجعلها أكثر واقعية وتعزيز استراتيجيات الدعم للبرامج وتعبئة الشركاء الوطنيين والدوليين للدفاع عن قضية الطفل، كما يتعين أيضا تنفيذ التوصيات الرامية إلى الإسراع بتنفيذ خطة العمل الوطنية.

٧ - واسترسلت قائلة إن حماية الطفل ونمائه هما أيضا نتيجة لنجاح الاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف كفالة النهوض بالمرأة وتعزيز قدراتها، ولذلك يتعين التأكيد على الصلة القائمة بين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وتعزيز التعاون بين اللجنتين الناشئتين عن هذين الصكين.

٨ - وواصلت حديثها قائلة إنه مع ذلك، ظلت استراتيجيات وقرارات عديدة مجرد أحلام نظرا لقلة الموارد المالية. ففي بلدان نامية كثيرة، لا يحظى عدد كبير جدا من الأطفال بإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا حتى الرعاية الصحية الأولية والتعليم. وقد أدت مبادرة باماكو إلى إنقاذ الكثير من الأرواح البشرية، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التعزيز.

٩ - وأضافت قائلة إنه ينبغي تزويد الهيئات والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وخاصة اليونيسيف، بموارد مالية كافية لتمكينها من أداء مهمتها بنجاح. ويجب زيادة المساعدة العامة للتنمية، بغية تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان الفقراء في الإطار العام لمكافحة الفقر.

١٠ - ومضت قائلة إنه يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تبذل المزيد من الجهود من أجل صياغة برامج وطنية حقيقية أو دعمها. وينبغي في هذا الصدد الثناء على الجهود التي تبذلها اليونيسيف بغرض التفاوض بشأن إلغاء الديون لتشجيع تنفيذ البرامج الاجتماعية، وكذلك مبادرة الـ ٢٠/٢٠. وينبغي لمبادرة الأمين

العام الخاصة من أجل أفريقيا، بوجه خاص، أن تأخذ في الاعتبار نتائج منتصف العقد من أجل زيادة تركيز البرامج على الميادين التي توجد بها أوجه قصور خطيرة.

١١ - وتابعت كلمتها قائلة إن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية أنشطة إجرامية يجب للمجتمع الدولي أن يقمعها بشدة في سياق إجراءات متضافرة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ومن المهم في هذا المجال استحداث برامج توعية وبرامج إعلامية وإنشاء شبكات للحماية. ومن الملائم إعادة دراسة الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر ستوكهولم العالمي في إطار هيئة حكومية دولية.

١٢ - ومضت قائلة إنه من أجل وضع حد لاستغلال عمل الأطفال، ينبغي اعتماد نهج متكامل أكثر عملية يسمح بتحسين التعاون والتنسيق بين الحكومات وسائر شركائها.

١٣ - وذكرت أن وفد بوركينا فاسو يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/492) ويشجع لجنة حقوق الطفل على مواصلة إيلاء اهتمام متزايد لهذه المسألة، بالتعاون مع الشركاء المذكورين في الفقرة ٤٠ من التقرير.

١٤ - وتطرق إلى التقرير المتعلق بأثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306)، فقالت إنها ترى أن التوصيات المقدمة بشأن المواضيع الفرعية الخمسة الرئيسية تشكل الأساس للحلول الخاصة بالأضرار والانتهاكات وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأطفال، لا سيما في مناطق المنازعات، وينبغي إدراجها على وجه السرعة في دليل عملي يمكن لبعض الهيئات العاملة في الميدان أن تستخدمه بالفعل. ومن ثم أعرب وفد بوركينا فاسو عن سروره بالمبادرة الرامية إلى التوسع في توزيع نسخة مبسطة من التقرير على جمهور أعرض. وإذا كان يتعين على الحكومات أن تحمي الأطفال في حالة نشوب المنازعات، فيجب مع ذلك على المجتمع الدولي أن يتفاعل بطريقة تلقائية ومنسقة عندما تكون الحكومات مزعزة تماما.

١٥ - وقالت إن وفد بوركينا فاسو يساوره قلق شديد إزاء ظاهرة الأطفال الجنود، وهو يؤيد بشدة المقترح الرامي إلى تحديد السن الأدنى للتجنيد في الجماعات أو القوات المسلحة بـ ١٨ سنة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد الحظر الكامل لصناعة الألغام البرية، واستخدامها والتجارة فيها وتخزينها. وأضافت أن مسألة الجزاءات والمقاطعات تستحق أيضا اهتماما خاصا لأن نتائجها تؤثر على الأطفال والفئات الضعيفة أكثر من غيرهم.

١٦ - السيد لي (جمهورية كوريا): قال إنه يرى أن من الأمور المشجعة أن عددا من الدول لم يسبق له مثيل صدق على اتفاقية حقوق الطفل وأثبت إرادته السياسية في حماية الحقوق العالمية للطفل. وبإقرار هذه الاتفاقية التي لا غنى عنها، تلتزم كل حكومة بوضع قوانين جديدة وتنقيح القوانين النافذة عملا بالحقوق والالتزامات الناجمة عنها.

١٧ - وأضاف قائلاً إنه مع ذلك ما زالت الحالة العامة للأطفال في أجزاء عديدة من العالم تشكل مصدر قلق خطير للمجتمع الدولي. فهناك عدد من حقوق الأطفال ينتهك بانتظام، ولا سيما الحق في النمو والنضج بكرامة في جو يسوده السلام والسعادة. والظروف غير المحتملة التي يعيش فيها الأطفال، وخاصة في البلدان النامية، تقتضي أكثر من أي وقت مضى التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

١٨ - ومضى قائلاً إن تجنيد الأطفال أثناء المنازعات المسلحة يعد ممارسة مثيرة لقلق بالغ ويجب وضع حد لها على الفور. ومن جهة أخرى يتعين إيلاء اهتمام أكبر لمسألة الأطفال اللاجئين والأطفال المشردين في بلدانهم وكذلك لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وذكر أن الوفد الكوري يعرب عن ارتياحه للتقرير الذي قدمته الخبرة المعنية من قبل الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/51/306) والذي يتضمن عناصر لبرنامج عمل شامل ويقر فكرة تعيين ممثل خاص مكلف بدراسة هذه المسألة الهامة.

١٩ - وتابع كلمته قائلاً إنه في كل سنة يتعرض أكثر من مليون طفل بريء للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية وللإيذاء الجنسي. وأضاف أن الوفد الكوري يؤيد أعمال المقررة الخاصة المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية ويعرب عن سروره بالمؤتمر العالمي لمناهضة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية المعقود في ستوكهولم، وكذلك بالإعلان وبرنامج العمل الصادرين عنه.

٢٠ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي للحكومات ومختلف الهيئات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن تبذل جهوداً متضافرة لكفالة حماية حقوق الطفل وتعزيزها خلال القرن القادم. ومن الملائم بوجه خاص تأييد وتشجيع الدور الرئيسي الذي تضطلع به اليونيسيف عن طريق أنشطتها المتمثلة في الدعوة لصالح حقوق الطفل.

٢١ - السيد شودهوري (بنغلاديش): أعرب عن ارتياحه للتقرير المتميز الذي قدمته الخبرة التي عينها الأمين العام والمتعلق بأثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306). وقال إن بنغلاديش تؤيد التوصيات الواردة في هذا التقرير تأييداً كاملاً، ولا سيما التوصيات المتصلة بوضع معاهدة دولية للحظر الكامل للألغام البرية المضادة للأفراد، وباعتماد تدابير قانونية لمنع حدوث العنف القائم على الجنس والاستغلال الجنسي، وبزيادة مساعدة اللاجئين، والأطفال المشردين داخل بلدانهم وبالتدابير الرامية إلى وضع حد لتجنيد الأطفال ومشاركة الأطفال الجنود. وذكر أنه يتفق مع الخبرة في أنه يجب بذل جهود متضافرة على الأصعدة الوطنية والإقليمية وعلى الصعيد الدولي للتصدي لهذه المشاكل. وأضاف أنه يتعين على مؤسسات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى أن تقوم بدور حاسم في هذا الميدان. كما ينبغي للبرامج القطرية التي تضطلع بها اليونيسيف أن تتوخى تدابير صالحة لتحسين هذه الحالة. ونظراً لأن بنغلاديش تدرك الأهمية القصوى لإجراء متابعة لهذا التقرير، فهي تؤيد بحزم التوصية الرامية إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام يكلف بدراسة هذه المسألة، وترى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ أثناء هذه الدورة قراراً مستقلاً مبنياً على هذا التقرير.

٢٢ - وأضاف قائلا إن المؤتمر العالمي لمناهضة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية أدى الى زيادة وعي المجتمع الدولي بالخطورة التي تمثلها هذه المشكلة الدولية. وقال إنه يجب أن يتخذ إجراء عاجل لا لمكافحة هذه الجريمة البشعة فحسب وإنما أيضا للتصدي للأسباب المؤدية الى هذه المشكلة. وأعرب عن ارتياح بنغلاديش لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ستوكهولم اللذين يتضمنان تعهدات عملية ويحددان أولويات العمل الواجب الاضطلاع به على الصعد الوطنية والإقليمية وعلى الصعيد الدولي لمنع استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية، وحماية ضحايا هذه الممارسة من الأطفال وإعادة إدماجهم. وأضاف في هذا الصدد أن بنغلاديش تشكر المقررة الخاصة على تقريرها التفصيلي عن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية (A/51/456) الذي يقدم العديد من التوصيات المفيدة.

٢٣ - ومضى قائلا إنه تنفيذا لاتفاقية حقوق الطفل وبرنامج عمل مؤتمر ستوكهولم العالمي، اعتمدت بنغلاديش برنامج عمل وطنيا وسياسة وطنية لصالح الأطفال، وأنشأت مجلسا وطنيا للطفولة مهمته العمل على تنفيذ هذه السياسة، وتم تركيز البرامج الموضوعية لصالح الأطفال بشكل متزايد على حماية حقوق الطفل، وبدأت الجهود المضطلع بها تؤتي ثمارها.

٢٤ - واسترسل قائلا إن بنغلاديش، اقتناعا منها بأن الحماية وتعزيز الفعاليين لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل، يتمان عن طريق التعليم، حددت لنفسها هدفا ذا أولوية هو كفالة فرص التعليم الأساسي للجميع. وقد وضعت برامج ابتكارية من قبيل "مواد غذائية مقابل التعليم" للسماح للأطفال المنتمين الى أسر فقيرة بالذهاب الى المدارس وإنهاء فترة التعليم الأساسي على الأقل. كذلك استهدف البلد تعليم البنات، بكفالة التعليم المجاني لهن وبمنحهن منحا دراسية خاصة لزيادة فترة التحاقهن بالمدارس، ومكافحة تركهن للدراسة ولسد الفجوة القائمة بين تعليم البنات والبنين. كذلك قررت اعتبار السنوات ١٩٩١-٢٠٠٠ عقدا للعمل لصالح الفتيات، يتم التركيز فيه على الاحتياجات الخاصة للفتيات الصغيرات وعلى تمتعهن بحقوقهن في الحماية من الزواج في سن مبكرة، ومن الاتجار بالأطفال، ومن العنف والاستغلال الجنسيين). وأضاف أن بنغلاديش وضعت أيضا قوانين خاصة لمكافحة الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال (أعمال العنف المتصلة بالمهر، والاعتصاب، والختف، والاتجار).

٢٥ - وتابع كلمته قائلا إن مشكلة عمل الأطفال هي نتيجة طبيعية للفقر في البلدان النامية. وقد وقعت بنغلاديش مذكرة اتفاق مع منظمة العمل الدولية واليونسيف من أجل القضاء على عمل الأطفال في قطاع صناعة الملابس الذي يعد واحدا من أكبر مستخدمي الأطفال. وتنص مذكرة الاتفاق هذه على إلحاق الأطفال بالمدارس ومراكز التدريب ومنحهم منحا دراسية. وتبدو جهود بنغلاديش في هذا الميدان مكلفة بالنجاح ويمكن أن تستخدم كنموذج للبلدان التي تشهد حالات مماثلة. غير أنه لكي تؤتي هذه الجهود ثمارها ينبغي لها أن تحظى بدعم متواصل من المجتمع الدولي والجهات المانحة.

٢٦ - واسترسل قائلا إن قيام ١٨٧ دولة بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل يظهر بوضوح تصميم المجتمع الدولي على حماية حقوق الطفل. ومع ذلك، فإنه يتعين عليه أن يكثف جهوده لتقديم المساعدة الضرورية والموارد الإضافية اللازمة من أجل تعزيز ودعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وترى بنغلاديش أنه يتحتم على الدول، من أجل تأمين التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقية، أن تقدم تقاريرها في المواعيد المحددة، وأن تنشئ آلية وطنية لكفالة تنفيذ هذه الاتفاقية، تراعى الحالة والتطلعات الوطنية، وتؤمن التنسيق الفعال على الصعيدين الوطني والدولي على السواء لزيادة الوعي بهذا الصك والتشجيع على تنفيذه بفعالية.

٢٧ - وأضافت أن بنغلاديش تعتبر أن هذه المسألة الهامة ينبغي أن تعبئ الهيئات التابعة للأمم المتحدة على أعلى مستوى، ومن ثم فهي تأسف لعدم حضور ممثلين لمنظمة العمل الدولية ومركز حقوق الإنسان.

٢٨ - السيد رانكويسست (السويد): أضاف إلى الإعلان الذي أصدرته أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أن مؤتمر استكهولم الدولي لمكافحة الاستغلال الجنسي والتجاري للأطفال يشكل مبادرة رائدة من عدة وجوه - فبالإضافة إلى لفظة "اهتمام المجتمع الدولي إلى مشكلة لم تكن حتى الآن موضوعا لأي اجتماع دولي، أدخل تجديدا وذلك بتكريس معظم وقته ليس في إجراء المفاوضات وإنما في دراسة سبل تنفيذ برنامج العمل الذي تم وضعه أثناء المشاورات الإقليمية الست التي جرت في وقت سابق - واستطاع المؤتمر الدولي الذي انعقد بمبادرة من منظمة غير حكومية هي الحملة الدولية للقضاء على بغاء الأطفال المرتبط بالسياحة في آسيا أن يجمع بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية على قدم المساواة وأتاح الفرصة لتكوين شراكة دولية تقوم على التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية التي لا يمكن بدونها تحقيق شيء في هذا المجال، وبين منظمات دولية كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومركز حقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل وبين دوائر القمع الوطنية والدولية. ورفض إنشاء هيئات جديدة مفضلا الدعوة إلى تعزيز الأجهزة القائمة بالفعل من أجل أن تساهم في تحقيق الأهداف الواردة في إعلانه وفي برنامج عمله (A/51/385). كما طلب من جميع الدول تجريم جميع ممارسات الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال واعتماد قوانين شاملة لجميع الدول. ووضع المؤتمر جميع المشاركين فيه أمام المسؤوليات التي تفرضها عليهم المادة ٣٤ من اتفاقية حقوق الطفل وأوجد حماسة دولية من شأنها أن توفر دفعا جديدا للجهود الدولية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. وتستحق المساهمة التي قدمها للدفاع عن حقوق الطفل أن يشيد بها القرار الجامع بشأن حقوق الطفل الذي يتعين على الجمعية العامة أن تتخذه في دورتها الحادية والخمسين.

٢٩ - السيد بال (نيوزيلندا): قال لقد أكدت نيوزيلندا ضمن إطار إعدادها للتقرير الأولي الذي ستقدمه إلى لجنة حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أن تشريعها يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها بوصفها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل.

٣٠ - ولاحظ أن لجنة حقوق الطفل لا يمكنها أداء عملها المهم ما لم تتوفر لها الموارد الكافية. وأعرب عن ترحيبه بطبع تقرير الخبرة التي عينها الأمين العام لدراسة آثار المنازعات المسلحة على الأطفال

(A/51/306). وأعرب عن أمله أن يقوم المجتمع الدولي ببناء على التوصيات الواردة فيه، بجعل الطفولة "منطقة سلام" وأن تؤيد جميع الحكومات اعتماد صك دولي يحظر إنتاج واستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. وذكر أن حكومة نيوزيلندا قد أعلنت من جانبها في نيسان/أبريل ١٩٩٦ من طرف واحد وقف استخدام الألغام المضادة للأفراد من جانب قوات الدفاع الوطنية.

٣١ - ومضى يقول إن نيوزيلندا تواصل، اقتناعاً منها بضرورة حظر تجنيد الأطفال، الاشتراك في أنشطة الفريق العامل الذي أوكلت إليه لجنة حقوق الإنسان مهمة وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الأطفال في مناطق المنازعات المسلحة.

٣٢ - وقال إن مما هو جدير بالملاحظة أن نيوزيلندا، ستواصل في ميدان آخر حيث يجب تعزيز حماية الأطفال، المشاركة في أنشطة الفريق العامل الذي أوكلت إليه لجنة حقوق الإنسان وضع بروتوكول اختياري للاتفاقية بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج أعمال إباحية.

٣٣ - واستطرد يقول إن نيوزيلندا التي اشتركت أيضاً في المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، تحي منظمي هذا المؤتمر وتعرب عن ارتياحها لاتاحته الفرصة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل. وذكر أنها من أوائل البلدان التي أصدرت قوانين تتيح تقديم أي مواطن أو مقيم للعدالة إذا أدين بجريمة جنسية تتعلق بالأطفال في بلد آخر أو يقوم بتسهيل السياحة الجنسية. وهي تشجع البلدان الأخرى على اعتماد أحكام مماثلة.

٣٤ - ومضى يقول إن نيوزيلندا تشني على العمل الذي تضطلع به اليونيسيف وتتطلع إلى أن تصبح عضواً في مجلس إدارتها في أوائل عام ١٩٩٧. وسيكون من أول واجباتها آنذاك هو التأكد من استمرار عمل المنظمة بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

٣٥ - وأضاف أنه ينبغي التأكد الآن من ترجمة الالتزامات المتعهد بها أثناء مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال إلى إجراءات ملموسة. إن الحكومة النيوزيلندية وضعت من جانبها تقريراً عن حالة الأطفال في البلاد وعن المساعدة التي يتلقونها والمساعدة التي تقدم لأسرهم وذلك من أجل تحسين تحديد أهداف أنشطتها في المستقبل.

٣٦ - وقال إن من الضروري أن تتعاون الحكومات والمؤسسات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

٣٧ - السيدة أيونتي روزاكلين (فنزويلا): أعربت عن استنكارها للحالة المؤسفة التي ما زالت تميز حالة الأطفال في العالم أجمع ورأت أن تبذل الدول كل جهد ممكن لتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل وأن تضع



الأطفال على رأس اهتماماتها السياسية على الصعيدين الوطني والدولي. وقالت إنها قد اطلعت باهتمام على التقارير المختلفة التي قدمها الأمين العام بشأن الأطفال وهي تقارير تراها مفيدة من ناحيتين أولاً بسبب المعلومات المفصلة الواردة فيها بشأن الانتهاكات المتكررة لحقوق الطفل التي ترتكب في جميع أنحاء العالم والتوصيات المقدمة فيها من أجل الدول. وقالت مشيرة إلى تقرير المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج مواد إباحية (A/51/456) وإلى المؤتمر العالمي لمناهضة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية، أنها تعتبر أنهما كان لهما الفضل الأكبر في لفت اهتمام المجتمع الدولي إلى الأبعاد المزعجة لهذه الظاهرة التي لا تسلم منها أية منطقة في العالم. وأثنت على العمل التحليلي الممتاز الذي أنجزته الخبرة التي عينها الأمين العام في دراستها الموضوعية والمؤثرة لآثار المنازعات المسلحة على الأطفال والتي تقترح أن ينفذ المجتمع الدولي برنامج عمل واسعاً ليشمل جميع جوانب هذه المشكلة.

٣٨ - ومضت تقول إن فنزويلا كانت على الدوام مدافعا قويا عن حقوق الأطفال على نحو ما يؤكدده العديد من القوانين التشريعية والدستورية المتعلقة بحماية حقوق القُصّر المعتمدة تنفيذا لاتفاقية حقوق الطفل، التي صادقت عليها في عام ١٩٨٩ - ويحتل الأطفال مكانا بارزا في البرامج الإنمائية الوطنية وتم اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق الأهداف التي تحددت أثناء مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ولا سيما في مجال الحماية وتحسين فعالية أساليب العمل الحالية وتوعية الرأي العام والتثقيف وبشكل خاص تثقيف المرأة فيما يتعلق بالطفولة. وذكرت أنه إذا كانت الأمم المتحدة قد أنجزت عملا ملحوظا من أجل الأطفال فليس هناك في الواقع ما يعوض عن قيام الدول بإعلان التعبئة على جميع المستويات للقضاء على المشاكل المتعلقة بالأطفال.

٣٩ - السيدة كالسيثاس سانتوس (المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية): قالت إنها عكفت في الجزء الأول من تقريرها (A/51/456) على تقديم لمحة وجيزة عن أسباب وخصائص الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية وملامح الضحايا ومن يستغلونهم والآثار المترتبة من هذا الاستغلال الجنسي على هؤلاء الآخرين وكل العوامل التي يلزم تحليلها عند الرغبة في وضع السياسات وخطط العمل. وذكرت من ناحية أخرى، أنها بقدر ما يتعلق الأمر بمحاولة أولئك الذين يستغلون الأطفال التقليل من الآثار المترتبة من استغلالهم على الضحايا قد عكفت أيضا على بيان أن الاستغلال الجنسي للأطفال يترك آثارا مدمرة لهم سواء من الناحية الجسدية أو المعنوية أو الفكرية.

٤٠ - ومضت تقول إن العالم كله يدرك الآن المعاملة التي يتعرض لها الأطفال في جميع البلدان وعلى أعلى المستويات أحيانا. وقد ساهم المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. الذي انعقد في ستكهولم في آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى حد كبير في لفت الأنظار إلى هذا الواقع وكذلك موت المراهقات الشابات في الصيف الماضي في بلجيا بعد تعرضهن لسوء المعاملة الجنسية وهذه المأساة التي ينبغي تسليط الضوء عليها، تهدم خرافة أن أطفال البلدان النامية وحدهم هم ضحايا الاستغلال الجنسي للأطفال

لأغراض تجارية. وأضافت أن البلدان المشاركة في مؤتمر استكهولم اعتمدت إعلانا وبرنامج عمل تعهدت فيهما باتخاذ تدابير محددة للقضاء على هذا النوع من الاستغلال، وأن الإرادة السياسية التي كانت مفقودة فيما يبدو حتى الآن قد تحققت في النهاية. ومع ذلك فحتى البلدان الأكثر تصميمًا على مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والأكثر قدرة على القيام بذلك يمكن أن ينالها الإحباط بسبب ضخامة المهمة أو ما يمكن أن يشجعها على الاعتقاد بأنه يمكن أن تجد صيغة سحرية لم تكن موجودة من قبل. ولهذا السبب تقترح المقررة الخاصة على الحكومات في الجزء الخامس من تقريرها بعض الوسائل للتصدي بانتظام للمشكلة على الصعيد الوطني وهي وسائل يمكن تعديلها وتكييفها وتحسينها وفقا للظروف. وتتمثل هذه الوسائل في دراسة الأسباب الكامنة للمسألة وما تثيره من المشاكل مع مراعاة الواقع المحلي. كما تشمل أيضا إجراء تقييم للموارد الموجودة والمحتملة ومعرفة الإطار التشريعي القائم، والموارد المتاحة والشركاء المحتملين.

٤١ - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بالإطار التشريعي، يجب أن تراعي جميع البرامج والاستراتيجيات قوانين البلد المعني، ولذلك يكون من الضروري مراجعة جميع نصوص القانون المتضمنة لأحكام تتعلق بحماية الأطفال ولا سيما تلك المتعلقة بمن يتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة. كما ينبغي في الوقت ذاته حصر الثغرات وأوجه النقص في هذه النصوص وتقديم توصية بإصلاحها. وفيما يتعلق بالقانون الموضوعي ينبغي طرح السؤال التالي: ما هي الأركان التي تشكل جريمة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية؟ وعلى من تقع المسؤولية الجنائية عن ارتكاب كل واحدة من هذه الجرائم؟ الخ. وفيما يتعلق بقانون الإجراءات سيكون من المفيد طرح الأسئلة التالية: هل احترمت السرية في جميع المراحل ولا سيما فيما يتعلق بهوية الطفل؟ وهل توجد قواعد تمنع التأثير غير المشروع على الطفل؟ الخ. (انظر الفقرتين ٤٦ و ٤٧ من التقرير). كما ينبغي أيضا دراسة آليات الإبلاغ عن حالات سوء المعاملة لأن من الضروري، إذا أريد تشجيع اللجوء إلى العدالة، وضمان نجاح تدابير حماية الأطفال، أن يكون باستطاعة أي شخص تقديم شكوى بسهولة.

٤٢ - وقالت إنه فيما يتعلق بتحديد الموارد المتاحة سيكون من الضروري تقييم الموارد المتاحة قبل الإقدام على تنفيذ الإجراءات، فضلا عن ذلك، إذا قررت الدول أن تولي أهمية أكبر لمسألة مكافحة استغلال الأطفال فينبغي أن تخصص له جزءا أكبر من ميزانياتها. وأخيرا ينبغي الاستعانة بمصادر أخرى للتمويل لاستكمال الموارد المتاحة حاليا.

٤٣ - وقالت أيضا إنه فيما يتعلق بالبحث عن شركاء فإنه يصبح من الضروري في حالة عدم قدرة الحكومات على حل المشاكل بمفردها. ولا بد في هذا الصدد، من إيلاء اهتمام خاص للمنظمات غير الحكومية المهمة بالدفاع عن حقوق الأطفال وضمان تحقيق تعاون وثيق بين السلطات العامة وهذه المنظمات بحيث يتيح لها جميعا العمل بفعالية تامة.

٤٤ - وقالت إنه في النهاية وكما أكدت ذلك جميع المؤتمرات التي اشتركت فيها المقررة الخاصة فإن نظام إقامة العدل يلعب دوراً أساسياً في منع استغلال الأطفال وإيذائهم ومعاقبة ذلك ولهذا السبب كرس الجزء السادس من التقرير لإقامة العدل.

٤٥ - وحرصت المقررة الخاصة ختاماً لكلمتها على تأكيد أنه إذا كانت مشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية هي مشكلة تتسم بأهمية كبرى فهناك مشكلة أخرى أكثر تعقيداً مرتبطة بها وتستحق أيضاً الاهتمام العاجل وهي استغلال الأطفال لأغراض غير تجارية ولا سيما زنا المحارم. وقالت المقررة الخاصة أنها مقتنعة بأن المجتمع الدولي سيتخذ التدابير الكفيلة لمعالجة هذه المشاكل في المستقبل القريب.

٤٦ - السيد روبينسون (الولايات المتحدة): قال إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تنظم كل سنة عملية تقديم الإغاثة والرعاية والمياه العذبة، وتساهم، بدعم من المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية والحكومات المضيفة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عديدة. كما أنها تحاول حماية الأطفال من العنف فتشجع على اتخاذ سياسات تضع في الاعتبار مصالح هؤلاء الأطفال وتؤيد الإدارة الجيدة للشؤون العامة، والمصالحة الوطنية. وقال إن الولايات المتحدة تدعم دعماً كاملاً هذا النوع من العمل لا سيما على الصعيد المالي، لأنها تعتبره أفضل شيء تستطيع المؤسسات أن تقوم به لتحسين حالة الأطفال.

٤٧ - واستطرد قائلاً إن نجاح المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية يرجع إلى طبيعة المسائل المعالجة فيه، ولكنه يرجع بصفة خاصة إلى فعالية الإجراء الذي اتخذه منظمو المؤتمر، وهو إجراء يمكن الاستفادة منه في المستقبل للتخطيط لمناسبات أخرى. وقد سهلت المشاورات التي جرت قبل المؤتمر عملية اعتماد الإعلان وبرنامج العمل. كما أن تبادل الآراء بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة والحكومات كان مجدياً بصفة خاصة.

٤٨ - وأضاف أن الولايات المتحدة تؤيد، بصفة عامة، التقرير الذي تناول أثر النزاعات المسلحة على الأطفال (A/51/306). وقد أبرز هذا التقرير ضعف الأطفال الخاص، عن طريق عرض الحالة المأساوية للأطفال اللاجئين والمشردين داخل بلدانهم، أو المجندين في الجيوش والمليشيات، أو الأطفال الذين وقعوا ضحية للاستغلال الجنسي. وذكر أن الولايات المتحدة تأمل أن تؤدي التوصيات الواردة في التقرير إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، غير أنه أضاف أنه لا يعتقد أن هناك فائدة من وراء تعيين ممثل خاص جديد لمتابعة حالة الأطفال الذين وقعوا في حبال النزاعات المسلحة، كما أوصى بذلك التقرير.

٤٩ - وقال إنه يحيط علماً بالمخاوف المعرب عنها في التقرير فيما يتصل بما يمكن أن يكون للجزاءات الاقتصادية من تأثير على الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما الأطفال. وهذا بالضبط هو السبب الذي من أجله يؤيد بصفة عامة إدخال الاستثناءات على حالات الحظر لأسباب إنسانية. غير أنه ذكر أنه يود أن يؤكد، على خلاف ما يوحي به التقرير، أنه إذا كان هناك أطفال يعانون في البلدان التي فرضت عليها الجزاءات، فليست هذه المعاناة نتيجة هذه الجزاءات، ولكنها بسبب الأولويات الاجتماعية التي فرضها

حكّام هذه البلدان، وبسبب الاستخفاف الذي على أساسه قرر الحكّام تجاهل احتياجات الأطفال، واستخدام معاناتهم كوسيلة للضغط.

٥٠ - وأضاف أنه من الواضح أن برامج التكيف الهيكلي لا يمكن وحدها أن تأتي بحلول دائمة لمشاكل الفقر وعدم المساواة. غير أنه إذا استثمرت السلطات العامة بصورة حكيمة إمكاناتها في الموارد البشرية، وفي الخدمات الأساسية، ستستطيع هذه البرامج أن تولد ثروات أكبر، وأن يستفيد منها أكبر عدد ممكن، بمن فيهم الأطفال.

٥١ - وقال إن وزارة العمل الأمريكية تجري، منذ ثلاث سنوات، أبحاثاً حول عمل الأطفال في العالم. وقد جعلت أول دراستين تم نشرهما الرأي العام العالمي يدرك الظروف المهنية التي يعمل فيها الأطفال في بلدان مختلفة. ولاحظت الدراسة الثالثة حدوث بعض التقدم، لا سيما في قطاع صناعة الملابس.

٥٢ - ومضى قائلاً إنه ينبغي مضاعفة الجهود لمكافحة استغلال الأطفال عن طريق الاستثمار في التعليم، والمعاينة على التجاوزات، واتخاذ التدابير التي تشي أرباب العمل المحتملين عن تشغيل الأطفال. ويجب أن يترك المجتمع الدولي خلفاته الأيديولوجية جانباً وأن يعمل على توفير حياة مستقرة للأطفال في عالم مزدهر وأكثر إنسانية.

٥٣ - السيد لويس (المدير العام المساعد لليونيسيف): قال إنه يود أن يعتذر للوفود بالنيابة عن المديرية العامة لليونيسيف التي اضطرت إلى الذهاب إلى منطقة البحيرات الكبرى لتنظيم أعمال الإغاثة. وذكر أن اليونيسيف تحدثت في الماضي عن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة وعن أطفال الشوارع والاستغلال الجنسي، وعمل الأطفال، بالإضافة إلى تعليم الفتيات وتحريرهن، ولهذا فإنه سيقصر في كلمته على التحدث عن مسألة اتفاقية حقوق الطفل ويؤكد على ما يترتب على تنفيذها من نتائج عظيمة.

٥٤ - وقال إن تصديق ١٨٧ دولة على الاتفاقية أدى إلى اتخاذ السلطات العامة تدابير ملموسة. فالمبادئ الأخلاقية والاجتماعية الواردة في هذا الصك بالإضافة إلى الإطار القانوني الذي يشكله أصبحت موضع دراسة في العالم بأسره. وذكر أن تنفيذ الاتفاقية في جميع القارات أدى إلى مناقشة مشاكل المراهقين، وأطفال السكان الأصليين، وتعليم البنات، ووسائل الإعلام، والتقدم المحرز، وطرائق تحرير التقارير. وسيتم التركيز على الاتفاقية في المناقشات التي ستتناول عمل الأطفال في عام ١٩٩٧، كما تم التركيز عليها في الدراسة التي أجراها الخبير الذي عينه الأمين العام (A/51/306).

٥٥ - ومضى قائلاً إنه يجب التأكيد على أن الأطفال اشتركوا في هذه المناقشات. وقد أثروا على حكوماتهم عندما تحدثوا بأنفسهم عن الاستغلال الجنسي، والدعارة، والعنف، وتشويه الأعضاء الجنسية، وانعدام التعليم، والرق، وعدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات المسلحة، ولا سيما الفقر. وذكر أن هناك بلداناً في جميع العالم تقوم بتعديل سياساتها ودساتيرها وتشريعاتها والطريقة التي تطبق بها العدالة على

القُصُر بغية احترام أحكام الاتفاقية. وتعالج حكومات البلدان الصناعية والبلدان النامية مسائل لم تدرسها قط في الماضي.

٥٦ - وأضاف أن كل ذلك كان ممكنا بفضل عمل مؤسسات مثل اليونيسيف، وبفضل عمل لجنة حقوق الطفل على وجه الخصوص. فهذا الفريق المؤلف من عشرة خبراء مقرهم جنيف يتابع تطبيق الاتفاقية، لا عن طريق التقارير التي ترد إليه فحسب بل أيضا عن طريق زيارة الأماكن، وتنظيم المناقشات المواضيعية التي ألهمت كثيرا من المبادرات، مثل دراسة تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال، ومؤتمر استوكهولم، وتبادل الآراء بشأن عمل الأطفال والإجراءات المتخذة من أجل تعزيز حقوق البنات. وعندما وضعت اللجنة توجيهات حول الطريقة التي ينبغي بها تحرير التقارير، وقدمت ملاحظاتها بشأن التقارير التي ترد إليها، رسخت اجتهادا في مجال حقوق الطفل. وتؤدي اللجنة دورا رئيسيا في العمل الذي تقوم به مؤسسات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الذي يكافحون من أجل تعزيز حقوق الطفل.

٥٧ - وقال إنه عندما تنفذ الحكومات الاتفاقية فإنها لا تطبق صكا قانونيا ملزما فحسب، ولكنها تغير ظروف حياة الأطفال. ولذلك فإن قرارات أعضاء اللجنة الثالثة قرارات أساسية.

٥٨ - المونسنيور المطران مارتينو (الكرسي الرسولي): قال إن الكنيسة الكاثوليكية تعمل دائما من أجل الأطفال، كما أكد ذلك البابا يوحنا بولس الثاني في الكلمة التي ألقاها عام ١٩٩٦ بمناسبة اليوم العالمي للسلام.

٥٩ - وأضاف قائلا إن التقرير المتعلق بأثر النزاعات المسلحة (A/51/306) لا يبرز معاناة الأطفال أثناء الحروب فحسب، ولكنه يبرز أيضا ما يمكن أن يترتب على هذه المعاناة من عواقب على طبيعة المجتمعات التي يعيش فيها هؤلاء الأطفال. ولا يكفي أن يظل الأطفال على قيد الحياة، بل يجب أن تؤمن لهم الرفاهية اليوم، لكي يكون العالم الذي سيعيشون فيه مستقبلا عالما أفضل. وعندما تدمر النزاعات المسلحة الهياكل العائلية فإنها تقوض ذات الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإنساني، كما أبرز ذلك التقرير، لأنها تحرم الأطفال من المحبة والمساندة، وقيم محيطهم، وتركهم لشأنهم. وأضاف أن هذا التقرير يصف على نحو جيد حالة الأطفال المجندين في الجيوش أو الميليشيات، ويوضح أهمية المحافظة على الوحدة العائلية للاجئين والمشردين داخل بلدانهم وأهمية وضع صك دولي يمنع استخدام الألغام الأرضية، ويفضح أثر الجزاءات، ويؤكد على ضرورة الحرص على تغذية الأطفال وفتح باب التعليم أمامهم للسماح لهم بالعيش حياة طبيعية مرة أخرى. فالحرب لا ترغب الأطفال على تحمل مسؤوليات البالغين فحسب، بل تقضي أيضا على أحلامهم، وتحطم كل آمالهم، وترغمهم على المحاربة، وعلى ممارسة الدعارة، وتلقنهم كراهية الغير.

٦٠ - ومضى يقول إن نتائج التقرير المتعلق بأثر النزاعات المسلحة نتائج صحيحة أيضا بالنسبة لمآسي أخرى كثيرة يعيشها الأطفال الذين وقعوا ضحية الاستغلال التجاري أو الجنسي أو الذين أصيبوا بأمراض مميتة مثل فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب. ويبدو أن العالم المعاصر يفتقر

إلى القيم الإنسانية الأولية، ومن الأهمية بمكان الحكم على الحلول المزمعة لمكافحة هذه الآفات الاجتماعية حكماً أخلاقياً. وفي هذا الصدد، يعيد الكرسي الرسولي التأكيد على مناهضته للأجهاض، واعتراضه على ممارسته في إطار خدمات الصحة التناسلية.

٦١ - وأضاف أن الكرسي الرسولي يرى، على العكس من ذلك، أن من المناسب تشجيع جميع الأسر في جميع البلدان على رعاية أطفالها رعاية أفضل. ومن أجل زيادة تعزيز حقوق الطفل، ينبغي الحرص على أن توضع في الاعتبار احتياجات الأسر التي تعيش في حالة من الحرمان، أو التي شردتها النزاعات من ديارها، أو التي أصيبت بالأمراض.

٦٢ - وقال إنه يجب أن يعمل كل مواطن من أجل السلام، في أسرته، وفي العالم. أما بالنسبة للحكومات، فيجب ألا تهمل أية وسيلة دبلوماسية تحول دون وقوع النزاعات وتساعد على تسويتها.

٦٣ - السيد لوريل (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال، في معرض حديثه عن دراسة الخبير الذي عينه الأمين العام لدراسة أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، إنه مذهول لأن عددا متزايدا باستمرار من الأطفال الذين يقل عمرهم في كثير من الأحيان عن ١٥ سنة ومن ثم يكونون عرضة للتأثير ولا يدركون عاقبة أعمالهم، يجندون أو يتطوعون، معرضين بذلك حياتهم للخطر، للاشتراك في معارك ينبغي ألا يشاركوا فيها بأي حال من الأحوال، بحكم القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل. وتؤيد لجنة الصليب الأحمر الدولية تأييدا قويا اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية لمعالجة هذه المشكلة. وللتشجيع على رفع سن التجنيد إلى ١٨ سنة، طلبت اللجنة وضع وتنفيذ خطة عمل ترمي إلى تعزيز مبدأ عدم مشاركة الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة وعدم تجنيدهم في النزاعات المسلحة واتخاذ تدابير ملموسة لحماية ومساعدة الأطفال الذين يقعون ضحايا النزاعات المسلحة. وفي الاجتماع الذي عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الفريق العامل المكلف بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتصل بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، رأت اللجنة أنه من الأساسي أن تحترم جميع الأطراف في نزاع ما هذا البروتوكول حتى إذا لم يكن هذا النزاع ذا طبيعة دولية، لأن الأطفال معرضون لأكبر المخاطر في مثل هذه النزاعات، ولأن الأطراف تنسى في كثير من الأحيان أن القانون الدولي الإنساني المنطبق على تلك الحالات يلزم جميع الأطراف دون أن يعطي لها مركزا قانونيا. وبالإضافة إلى ذلك، ترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن مشروع البروتوكول الاختياري يجب أن يمنع أي شكل من أشكال المشاركة المباشرة أو غير المباشرة للأطفال في النزاعات. ويرد هذا المنع بالفعل في أحكام البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف. وإن إدخال أي استثناء على هذه القاعدة من شأنه أن يضعف هذا البروتوكول الإضافي. وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت التجربة على أرض الواقع أنه لا يمكن من الناحية العملية التمييز بين هذين الشكلين من المشاركة. وتعرف اللجنة من الخبرة التي اكتسبتها أن التدابير الوقائية فقط، لا سيما في مجال الصحة والتعليم، تستطيع توفير حماية أفضل للأطفال الذين وقعوا في حبال النزاعات المسلحة وتضمن عدم مشاركتهم في الأعمال العدائية. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن الإغاثة الطارئة لا يمكن أن يكون لها طابع وقائي دائم، ومن ثم هناك ضرورة لإيجاد حلول طويلة المدى، وتقع مسؤولية ذلك بصفة أساسية على الدول. غير أن المنظمات الإنسانية

تستطيع أن تقدم مساهمتها في هذا الصدد. ونظرا للامكانيات المتواضعة الموجودة تحت تصرف المنظمات، وحجم الاحتياجات، فإن تعبئة المجتمع الدولي بأسره لا غنى عنها في هذا الشأن.

٦٤ - السيدة انختستسغ (منغوليا): قالت إنه لئن كانت الأمم المتحدة قد عملت الكثير منذ نشأتها لصالح الأطفال، فإنه ما زال بقاء عدد كبير من الأطفال ونمائهم مهددا في كل مكان في العالم. ولمعالجة هذه الحالة، فإنه من الضروري اتباع منهجية محددة ودراسة كل شكل من أشكال الخطر التي تهدد الأطفال دراسة منظمة. وأشادت بالخبرة التي عينها الأمين العام لما قامت به في تقريرها (A/51/306) في تحليل متعمق لتأثير المنازعات المسلحة على الأطفال، ولبرنامج العمل الوافي الذي وضعته بهدف تحسين حماية الأطفال المعنيين. وأعربت عن تأييدها للتوصيات التي قدمتها الخبرة ولا سيما ما يتعلق منها بمنع مشاركة الأطفال الذين قتل أعمارهم عن ١٨ سنة في المنازعات المسلحة والتوصية المتعلقة بإنشاء وظيفة ممثل خاص للأمين العام مكلف خصيصا بدراسة تأثير المنازعات المسلحة على الأطفال وتنسيق متابعة التقرير المذكور أعلاه.

٦٥ - وتابعت قائلة إن تفضي ظاهرة بيع الأطفال وبغاء الأطفال من المشاكل الأخرى التي يجب التعجيل بمعالجتها. وقالت إن وفد منغوليا يرى في هذا الصدد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تمنع النظر في التوصيات الواردة في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال (A/51/385) وفي تقرير الخبرة التي عينها الأمين العام لإدراجها في برامج عملها الوطنية التي تعنى بالأطفال. ثم قالت إنها ترى أنه ينبغي أن تراعي الجمعية العامة ذلك في قرارها الشامل بشأن حقوق الطفل الذي ستتخذه في دورتها الجارية.

٦٦ - وواصلت قائلة إن ما يدعو إلى الارتياح أن الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، وهي الصك الدولي الرئيسي لتعزيز حقوق الأطفال والدفاع عنها قد اعتمدها جميع الدول تقريبا غير أن ذلك غير كاف إذ ينبغي بالفعل تطبيقها عالميا. وأضافت قائلة إنه ينبغي أيضا أن يصدق أكبر عدد ممكن من الدول الموقعة على الاتفاقية التعديل الرامي إلى زيادة أعضاء عدد لجنة حقوق الطفل إلى ١٨ عضوا، وهو التعديل الذي أقره اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ثم الجمعية العامة في قرارها ١٥٥/٥٠.

٦٧ - واستطردت قائلة إن منغوليا من أول البلدان التي وقعت الاتفاقية وصدقت عليها. وذكرت أن لجنة حقوق الطفل لاحظت مع الارتياح، عندما نظرت في تقرير منغوليا الأول بشأن تطبيق الاتفاقية في كانون الثاني/يناير، أن حكومة منغوليا تولي أهمية كبيرة للمسائل المتعلقة بالأطفال وأنها تخصص ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للتعليم. واستدركت قائلة إنها، أي اللجنة، لاحظت أن الفقر والبطالة يتفشيان في منغوليا وأن حالة الأطفال تدهورت بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي يواجهها البلد. ولهذا السبب، أوصت اللجنة حكومة منغوليا بتعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان وحقوق الأطفال وأن تتعاون على نحو وثيق أكثر مع المنظمات غير الحكومية. واقتрحت عليها أيضا أن تنشئ نظام

رقابة متعدد التخصصات يمكنها من تقييم ما تحرزته من تقدم وما تواجهه من مشاكل في تطبيق الحقوق المعترف بها في الاتفاقية، ولا سيما، دراسة آثار التغييرات الاقتصادية على الأطفال بانتظام. ثم قالت إن وفد منغوليا يود أن يشير في هذا الصدد إلى أن حكومة منغوليا أحاطت علما بهذه التوصيات وأنها تعمل على تنفيذها بالتعاون الوثيق مع مركز حقوق الإنسان، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، واليونسيف، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وقالت في ختام بيانها إنها تود الإشارة أيضا إلى أن حكومة منغوليا سنت في أيار/مايو الماضي، قوانين جديدة تهدف إلى حماية حقوق الأطفال وذلك، تنفيذا لبرنامج العمل الوطني لنماء الطفل في التسعينات الذي وضع خلال السنة العالمية للطفل.

٦٨ - السيد ميشرا (نيبال): قال إنه يؤيد بقوة التدابير التي اتخذتها لجنة حقوق الطفل بهدف ضمان تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، وإنه يرى في السياق نفسه أنه ينبغي على جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تصدق عليها وأن تسحب جميع الدول ما أبدته من تحفظات بشأن بعض أحكامها. وينبغي أيضا زيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل إلى ١٨ عضوا حتى تتساوى مع بقية اللجان المكلفة بتطبيق الاتفاقيات الدولية.

٦٩ - ورحب ممثل نيبال بالتقرير المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/51/456) وقال إنه يرى أن جميع التوصيات التي وضعت ينبغي دراستها بعناية وتنفيذها. وذكر أنه ينبغي بوجه خاص وضع حد دون إبطاء لممارسة استخدام الأطفال كجنود، وكذلك لإنتاج وتخزين واستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد التي تتسبب في قتل عدد كبير من الأطفال أو إعاقتهم بتركهم كسيحين. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير لتفادي إصابة الأطفال بالأمراض القاتلة مثل الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

٧٠ - وتابع قائلا إن وفد نيبال يؤيد دون تحفظ أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بصياغة البروتوكول القادم الملحق لاتفاقية حقوق الطفل، والخاص بالأطفال الذين يعيشون في حالات المنازعات المسلحة. ويرى أنه يجب دراسة التوصيات الواردة في التقرير A/51/456 المذكور أعلاه بعناية وتطبيقها، كما أعرب عن تقديره للحكومة السويدية لاستضافتها في آب/أغسطس الماضي المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأهداف تجارية الذي يشكل برنامج عمله وثيقة مرجعية هامة.

٧١ - وواصل حديثه قائلا إن نيبال كان من أول البلدان التي وقعت اتفاقية حقوق الطفل وصدقت عليها. وذكر أن بلده سن في عام ١٩٩٢ قانونا بشأن عمل الأطفال أخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية في الاتفاقية. وأنه يولي أهمية كبيرة لتعليم الأطفال لا سيما البنات الصغيرات، وكذلك للرعاية الصحية للأطفال والأمهات. وأوضح أن نيبال تحاول أن تضع حدا للممارسات التمييزية إزاء البنات الصغيرات والنساء اللاتي اعتاد المجتمع النيبالي ممارستها وذلك عن طريق وضع البرامج التثقيفية ومحو الأمية والإعلام. وختم بيانه



قائلاً إن نيبال يواصل عمله ويعتزم اتخاذ تدابير أمنية جديدة وتدابير أخرى بهدف تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم.

٧٢ - السيد ناجم (لبنان): قال إن بلده وضع عن طريق المجلس الأعلى للطفولة، بعد أن وقع الإعلان العالمي من أجل بقاء الطفل وحمايته ونمائه بمناسبة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، خطة عمل شاملة من أجل بقاء الطفل وحمايته ونمائه في جميع الميادين. ولذلك وفيما يتعلق بالصحة، فإن خطة العمل تنص، وفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل، على أن ما من طفل يحرم من حقه في الحصول على الخدمات الطبية. ووفقاً للفقرتين ٢٨ و ٢٩ من الاتفاقية، فإن خطة العمل تهدف إلى ضمان التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني للجميع وإلى ضمان وصول الجميع إلى التعليم العالي. وفيما يتعلق بحماية الأطفال، تنص الخطة على تنظيم برامج التربية النفسية - الاجتماعية وتنفيذ برنامج "التعليم من أجل السلام" في البرامج المدرسية، ومراقبة البرامج الإذاعية والتلفزيونية لإزالة ما تتضمنه من مشاهد العنف، وحماية الأطفال من مخاطر استهلاك المخدرات والاتجار بها ومن أعمال العنف والاستغلال الجنسي بالحرص على تطبيق القوانين السارية وتعزيز العقوبات الجنائية. ومن جهة أخرى، قال ممثل لبنان إن عبارة "الطفل غير الشرعي" ستزال من وثائق الحالة المدنية بأثر رجعي. وأوضح أن المجلس الأعلى للطفولة قام بالتحقق من مطابقة القانون اللبناني لاتفاقية حقوق الطفل بهدف تعديل الأحكام التي يمكن أن تكون غير متطابقة واقترح مشاريع قوانين جديدة على الجمعية الوطنية.

٧٣ - وأعرب عن رغبة الوفد اللبناني في توجيه انتباه اللجنة إلى خطورة الممارسات الإسرائيلية ضد الأطفال اللبنانيين في المناطق المحتلة، لا سيما أعمال القصف اليومية، والنفي وتوقف الدراسة، فضلاً عن المذبحتين اللتين حدثتا في شهر نيسان/أبريل الماضي واللتين لقي خلالهما أربعة أطفال حتفهم في سيارة إسعاف وقتل عدد كبير من الأشخاص في قصف قانا. وقال مختتماً بيانه إن لبنان الذي لا يكاد يخرج من حالة الحرب جعل من أهداف اتفاقية حقوق الطفل أولوية سيحاول تحقيقها تدريجياً.

٧٤ - السيد خريسكوف (الاتحاد الروسي): قال إن اتفاقية حقوق الطفل التي صدق عليها الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٠ تحتل، من حيث عدد البلدان التي صدقت عليها، المرتبة الثانية بعد ميثاق الأمم المتحدة مباشرة. ثم قال إنه يجب أن تواصل لجنة حقوق الطفل القيام بدورها الهام كما أنه يجب أن تعزز سلطة الأمم المتحدة ككل من استنتاجاتها، وأن تستخدم توصياتها، القائمة على دراسة تقارير البلدان، كأساس للتعاون الدولي للدفاع عن الطفولة وحمايتهم. وأوضح أن الإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه، الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أكسب بهذا التعاون مزيداً من الزخم. وذكر أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أكد تمسك المجتمع الدولي بمبدأ "الأطفال أولاً" وأكد على أهمية الجهود الفعالة التي تبذل على الصعيدين الوطني والدولي. ثم قال إن لجنة حقوق الإنسان، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ومختلف أجهزة الأمم المتحدة وكذلك المجتمع المدني كلها جهات تقوم بدور في مجال حماية حقوق الأطفال والدفاع عنها.

٧٥ - وواصل قائلاً إن الاتحاد الروسي قام من جانبه بصياغة خطة وطنية للأطفال تم اعتمادها بموجب مرسوم صادر عن رئيس الاتحاد الروسي في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وأوضح أن هذه الخطة تهدف بوجه خاص إلى مواءمة القانون الداخلي مع أحكام الاتفاقية، وتحديد الأولويات في مجالات مثل تعزيز الحماية القانونية للأطفال، ودعم الأسرة، والأمومة الآمنة وحماية صحة الأطفال، وتحسين التغذية، وتعليم الطفل ونمائه فضلاً عن تقديم المساعدة للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بوجه خاص. وتنص أيضاً الخطة على تدابير خاصة الهدف منها إدماج الأطفال ضحايا المنازعات المسلحة والعنف والبقاء وكذلك الأطفال اللاجئين في المجتمع. وقال إن هذه التدابير مكتملة لبرامج أخرى أمر الرئيس بتنفيذها.

٧٦ - واسترسل قائلاً إنه من المهم، للدفاع عن حقوق الطفل، زيادة التعريف بالأحكام والمبادئ الواردة في الاتفاقية؛ وذكر أيضاً أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد الدول الأطراف على تنفيذ هذه الاتفاقية وأن يتعاون في ذلك المقررون والممثلون الخاصون، وأفرقة العمل التابعة للجنة حقوق الإنسان وهيئاتها.

٧٧ - وختم بيانه بقوله إن الوفد الروسي لا يسعه إلا أن يعرب عن ارتياحه للتوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل، وأعرب عن اقتناعه بأن تنفيذ هذه التوصيات سيمكن من التوصل إلى وضع نهج شامل بشأن هذه المشاكل في إطار الأمم المتحدة وكذلك على المستويات الأخرى.

٧٨ - السيدة آهونو (كوت ديفوار): قالت إن الإعلان الذي اعتمدته مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ واتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العامة بالاجماع في عام ١٩٨٩ وصدقت عليها جميع الدول الأعضاء تقريباً، يشهدان على ما تكتسبه المسائل المتعلقة بالأطفال من أهمية عالمية. وأن هذه الأهمية لا تغيب عن وعي البلدان الأفريقية تماماً، التي تقدم تضحيات كبيرة من أجل تحسين ظروف معيشة الأطفال فيها. واستدركت قائلة إن البلدان الأفريقية تمكنت من تحقيق تقدم في هذا الصدد (زاد معدل التحصين على الضعف في أكثر من ٢٥ بلداً كما تحقق هدف تحصين ٧٥ في المائة من الرضع)، وعلى الرغم من ذلك فإن ما يزيد على ثلثي الـ ٦٠ ٠٠٠ طفل الذين يموتون يومياً في العالم هم أفريقيون ويعزى ذلك إلى الحروب وعدم توافر الرعاية الصحية وتدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب الانهيار المفاجئ لأسعار المواد الأساسية وتدابير التكيف الهيكلي.

٧٩ - وتابعت قائلة إن كوت ديفوار إذ تدرك أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم دون تنمية بشرية فإنها لذلك تولي أهمية خاصة لاستراتيجيتها الإنمائية ولكل ما يمس الطفولة. ولذلك فإنها تخصص ٤٧ في المائة من ميزانيتها للتعليم؛ وجعلت التعليم إجبارياً حتى سن الـ ١٤ سنة وبلغ فيها عدد المسجلين في المدارس ما يزيد على مليوني طفل. وفضلاً عن ذلك، وضعت كوت ديفوار سياسة في مجال تنظيم الأسرة وتثقيفها تتمكن بواسطتها عن طريق الخدمات العامة في مجال صحة الأم والطفل، من إطلاع السكان على جميع أنواع المشاكل الصحية ومشاكل التغذية، وتطبق كوت ديفوار سياسة صارمة في مجال الرعاية الصحية الأولية وصحة التجمعات السكانية في القرى والمراكز الرياضية.

٨٠ - وواصلت قائلة إن نقص الإمكانيات المالية تمنع الحكومات، في كوت ديفوار وفي جميع البلدان الأفريقية تقريبا، من تعزيز حقوق الأطفال والدفاع عنها على النحو الواجب. وأوضحت أن الأزمة الاقتصادية والقيود التي تفرضها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف قلصت حجم الميزانيات المخصصة للشؤون الاجتماعية، والصحة والتعليم. وقالت أيضا إن وفد كوت ديفوار يناشد من جديد المجتمع الدولي لمساعدة أفقر البلدان على تحسين مصير أطفالها وتحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠.

٨١ - وقالت في خاتمة بيانها إن وفد كوت ديفوار يرحب بالتقرير الذي أعدته الخبرة التي عينها الأمين العام بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/51/456 و Add.1) وإنه يرى أنه من الضروري تماما منع نشوب المنازعات المسلحة لتفادي وقوع ملايين الأطفال من جديد ضحايا لأكثر الجرائم شناعة. وأوضحت أن من وسائل تحقيق ذلك تطبيق نظام تعليمي تراعى فيه قيم التسامح والسلام والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

٨٢ - السيد حمدون (العراق): قال إن المجتمع الدولي اعتمد، منذ الحرب العالمية الثانية، عدة صكوك، مثل إعلان حقوق الطفل لعام ١٩٥٩، حتى لا يعرض الأطفال مرة أخرى لظروف مفرجة وليضمن لهم الرفاهية. وهذا هو أيضا هدف اتفاقية حقوق الطفل، التي طلب المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا عام ١٩٩٣، من جميع الدول التصديق عليها. وأضاف أن العراق، من جهته، أصدر تشريعات في ميدان رعاية الطفولة تتصل خصوصا بالقاصرين، والرعاية الاجتماعية، والتعليم الإلزامي للأطفال، ورعاية الأحداث. وأن حكومة العراق انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٤، واتخذتها أساسا لإعداد خطة عمل تهدف إلى تهيئة الأطفال للمشاركة في المجتمع على نحو فعال. وذكر أن العراق شارك في المداولات التي أجراها الفريق العامل المعني بإعداد مشروع بروتوكول اختياري ملحق باتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. إلا أنه بالرغم من مرور أكثر من ٥٠ عاما على العهد الذي قطعه شعوب العالم على نفسها، لا يزال هناك أطفال في العالم، يكافحون ضد قسوة الشارع والمخدرات والاستغلال الجنسي ويذهبون ضحية للمنازعات المسلحة والمجاعات.

٨٣ - وأشار إلى أن استخدام الجزاءات الاقتصادية زاد خلال هذا العقد، وبشكل خاص ضد الدول النامية. فالعراق ضحية، منذ ست سنوات، لجزاءات دولية متعسفة لم يسبق أن طبقت بهذه القسوة. وذكر أن المديرية التنفيذية لليونيسيف ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومدير برنامج الأغذية العالمي أعلنوا قبل أيام قلائل أن عدد الأطفال العراقيين دون سن الخامسة الذين يموتون شهريا قد بلغ نحو ٥٠٠ طفل. ناهيك عن العدد الكبير من الأطفال الآخرين فوق سن الخامسة والكبار الذين يلتقون حتفهم أيضا كل يوم نتيجة لتدهور الأحوال في العراق، وبوجه خاص نتيجة للجوع ونقص البروتين. وواصل كلامه قائلا إن الأمين العام أوضح، في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٦، أن الأطفال العراقيين هم أول ضحايا سوء التغذية. ولكن الآثار الضارة للجزاءات على الأطفال لا تتوقف عند هذا الحد بل تشمل الزيادة في أمراض الأطفال والاضطرابات النفسية ومشاكل السلوك العدواني بين الأطفال بسبب الظروف الصعبة التي يعيشونها. وتابع

قائلاً إنه بالرغم من تحريم الصكوك الدولية لاستخدام الغذاء أو الدواء كسلاح للضغط السياسي، فالسؤال الذي يفرض نفسه هو هل أن جميع البلدان متساوية دون تفریق أم أن المقاييس تختلف حسب الأهداف السياسية، حارمة أطفال العراق من الحياة التي يستحقونها كغيرهم من أطفال العالم. وأضاف أن آثار الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق، كما أعلنه العديد من هيئات الأمم المتحدة، لا تقتصر أبداً على العدد الهائل من الوفيات بين الأطفال والنساء والشيوخ بل تتعداه إلى دمار شامل لجيل كامل من العراقيين في ميادين الصحة الجسدية والنفسية ومجالات التربية والتعليم وغيرها من الميادين الأخرى.

٨٤ - وتابع ممثل العراق كلامه قائلاً إن الطريقة التي تفرض بها هذه الجزاءات تشكك في مصداقية الأمم المتحدة وفي أخلاقية الصكوك الدولية التي اعتمدتها. فضلاً عن ذلك، فإن مما يسيء إلى المنظمة أن الدول المتحكمة في مجلس الأمن تستهين بها مسخرة إياها لأغراضها السياسية الضيقة التي لا علاقة لها على الإطلاق بأهداف المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي. وأشار إلى أن التقرير المتعلق بأثر النزاع المسلح على الأطفال طلب من المجتمع الدولي الامتناع عن فرض جزاءات، كالتى يرضح تحتها العراق، وتقييم الجزاءات على أساس معايير حقوق الإنسان العالمية، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل. وأكد أن التدمير المتعمد لـ ٢٠ مليون عراقي يخالف جميع الصكوك الدولية، مما يوجب على المجتمع الدولي النظر في مسألة الجزاءات الاقتصادية على أنها سلاح من أسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً، لأن تطبيق الجزاءات في العراق نجم عنه ضحايا يفوق عددها عدد الذين قتلوا نتيجة للقنبلة النووية في هيروشيما بكثيرة، وهذا يحدث في وقت أصبحت فيه قضية حقوق الإنسان أحد معالم عصرنا الراهن.

٨٥ - السيدة وهبي (السودان): قالت إن الأطفال هم أكبر ضحايا الفقر في البلدان النامية. وإن اليونيسيف أكدت، في التقرير الذي أعدته عن حالة الأطفال في العالم، وجوب تكثيف المجتمع الدولي لجهوده الرامية إلى النهوض بالأطفال الذين هم دعامة المستقبل.

٨٦ - وأضافت أن التصديق على اتفاقية حقوق الطفل بما يشبه الإجماع لهو دليل على وعي الدول بأهمية الأطفال. ولكن هذا الوعي ينبغي أن يترجم إلى أعمال. وبالرغم من أن معظم الدول قد بدأت بالفعل في اتخاذ بعض الإجراءات الملموسة، فإن التعاون الدولي في هذا المجال له دور كبير خاصة في مساعدة الدول النامية في تطبيقها للاتفاقية.

٨٧ - وتابعت قائلة إن السودان كان من أوائل البلدان التي وقعت الاتفاقية وصادقت عليها، ولا سيما أن الإسلام يفرض احترام هذه الحقوق. وقد وضعت الحكومة السودانية برنامج عمل يرمي إلى تطبيق الاتفاقية، ووضعت لنفسها أهدافاً تتعلق على وجه الخصوص بتعليم الأطفال وصحتهم. كما قامت الحكومة بتوقيع اتفاقات سلام مع عدد من أطراف النزاع في جنوب السودان من أجل نشر الاستقرار في البلاد وإزالة الأسباب التي تؤدي إلى نزوح السكان، والتي يكون الأطفال هم أول ضحاياها.

٨٨ - واستطردت قائلة إن من أهم الأمور التي تشغل حكومة السودان هي حالة الأطفال في جنوب البلاد. والحكومة تدين تجنيد حركة التمرد للأطفال لاستخدامهم كدروع بشرية، وتناشد المجتمع الدولي أن يعبر عن استهجانه لهذه الممارسات التي تخالف القانون الدولي والعرف الإنساني. وأعربت عن ترحيب الحكومة السودانية بالتقرير المتصل بأثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306)، الذي أعدته الخبرة التي عينها الأمين العام، وذكرت بضرورة إتمام صياغة البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، في أقرب فرصة. وقالت إن السودان يرى أنه ينبغي توجيه الاهتمام إلى مسألة الأطفال غير المصحوبين، وإجراء حصر لهم، والعمل على لم شملهم مع أسرهم أو جعل المجتمع المحلي يعنى بهم.

٨٩ - وأكدت أن السودان يدين الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ويؤيد مقررات مؤتمر ستوكهولم. واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي للمجتمع الدولي تقديم يد العون للبلدان النامية للقضاء على الفقر وحماية الأطفال لكي يتسنى لهم أن ينعموا بطفولتهم. وإنه ينبغي فضلا عن ذلك إمعان النظر في حالة الأطفال في البلدان التي فرضت عليها جزاءات اقتصادية، وتعزيز التعاون الدولي باعتباره الطريق الوحيد الذي يضمن احترام حقوق الأطفال.

٩٠ - السيدة غوردن (جامايكا): قالت إنها تشكر الأمانة العامة على ما تضمنه التقريران اللذان قدمتهما بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال (A/51/306 و A/51/456) من معلومات تفصيلية وما يتسمان به من نوعية ممتازة.

٩١ - وتابعت قائلة إن موضوع العنف (الموروث جزئيا من فترة العبودية والاحتلال) ليس غريبا على جامايكا، فهذا العنف يعم المدن، وضحاياها الرئيسية هم الأطفال. ومن الملاحظ أيضا ارتفاع عدد جرائم العنف التي يرتكبها الأحداث. ولمكافحة هذا النوع من العنف، شرعت حكومة جامايكا حديثا في برنامج، هو "السلام والمحبة في المدرسة"، يشجع الأطفال على إيجاد وسائل أخرى لحل الخلافات غير سبيل العنف. ويعود نجاح هذا البرنامج إلى أن الأطفال أنفسهم يتناصحون فيما بينهم.

٩٢ - وبسبب اتساع نطاق استغلال الأطفال وازدياد العنف الذي يتعرضون له، أعربت ممثلة جامايكا عن اغتباط وفدها للتقرير المؤقت الذي أعدته المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/51/456)، وخصوصا الفرع الخامس منه، الذي يحلل هذه المشكلة الشديدة التعقيد ويعرض على الدول حلولاً ممكنة.

٩٣ - وتابعت قائلة إن رواج السياحة جعل مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال مصدر قلق متزايد بالنسبة لجامايكا. ولذلك اشتركت جامايكا في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وأقرت بدون تحفظ النداء الذي وجهه ذلك المؤتمر لوضع حد لتلك الممارسة.

٩٤ - وذكرت أن حكومة جامايكا، بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك المجتمع المدني، عبأت جهودها لانتشال أولاد الشوارع، وهم أضعف الفئات وأكثرها تعرضاً للبقاء وغيره من الشرور، والأطفال الآخرين الذين يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة.

٩٥ - وأشارت إلى أن البرنامج القطري، الذي وضعته جامايكا بالاشتراك مع اليونيسيف، يركز على مبدأ أن معظم المشاكل المتعلقة بالأطفال الجامايكيين مصدرها الفقر. ولهذا يركز هذا البرنامج على الفئات الضعيفة والمناطق التي لا تصلها خدمات كافية، وهو يشمل أربعة عناصر رئيسية: '١' التعليم الأساسي وإنماء الطفل؛ '٢' والسياسة الاجتماعية الموجهة لصالح الطفل والمرأة؛ '٣' والأطفال والشباب الأكثر تعرضاً للخطر (ويهدف هذا العنصر إلى تعليم حوالي ٤٠ ٠٠٠ طفل غير ملتحقين بالمدارس، وتوفير خدمات لـ ٢ ٥٠٠ طفل، وإعادة إدماج الأطفال الموجودين في دور الرعاية في عائلاتهم (أو إيجاد أسر تتبناهم))؛ '٤' والتنمية المجتمعية غير المركزية لصالح الأطفال. ويشمل هذا البرنامج أيضاً عملية إصلاح في المجالين القانوني والسياسي وكذلك تعزيز الأجهزة التي توفر خدمات رعاية الأطفال.

٩٦ - وأضافت أن حكومة جامايكا تعي أن جهودها لن تكلل بالنجاح إذا لم يشترك الأطفال أنفسهم في البرامج الموضوعية من أجلهم، وأنه ينبغي لكل الجامايكيين، بمن فيهم الأطفال، أن يكونوا على وعي بحقوق الأطفال كما تعرفها الاتفاقية والتشريع الجامايكي، الذي تم تعديل بعض أحكامه لتتماشى مع الاتفاقية. وذكرت أن جامايكا نظمت في شهر أيار/مايو ١٩٩٦، من أجل الاحتفال بشهر الأطفال، برلماناً من الأطفال قام فيه الأطفال والشباب، وهم يمثلون دور الكبار، بنقل وجهات نظرهم إلى أعضاء البرلمان والهيئات التشريعية.

٩٧ - السيدة ليمجوكو (الفلبين): ذكرت بأن المجتمع الدولي وضع لنفسه هدفاً بأن يتخذ تدابير لتحقيق رفاه الأطفال قبل حلول سنة ٢٠٠٠. وقالت إن التقرير المؤقت المقدم في منتصف العقد بشأن تطبيق نتائج المؤتمر العالمي من أجل الطفل يبين أن الأنشطة المتخذة لصالح الأطفال قد تكاثرت في جميع أنحاء العالم، وأن شراكات جديدة قد نشأت بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ولكن بالرغم من كل ذلك، لا يزال الملايين من الأطفال المحرومين أو الذين يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة يحتاجون إلى المساعدة، وهذا ينطبق بشكل خاص على ضحايا المنازعات المسلحة من الأطفال، وهو ما ناقشه بالتفصيل تقرير الخبرة التي عينها الأمين العام (A/51/306).

٩٨ - وذكرت أن الأطفال يمثلون ٤٧,٥ في المائة من سكان الفلبين، وأن حكومة الفلبين حريصة جداً على ضمان مراعاة اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونماؤه. وقالت إن الفلبين، ما أن صادقت على الاتفاقية حتى بدأت بخطة العمل الوطنية لصالح الطفل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢. كما أنها اعتمدت في عام ١٩٩٢ برنامج عمل بعنوان "الطفل الفلبيني على مشارف العام ٢٠٠٠". وفي السنة نفسها،

أصدرت القانون R.A.7610 بشأن الحماية الخاصة للأطفال من العنف والاستغلال والتمييز. كما استضافت الحكومة الفلسطينية في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ المشاورات الوزارية لشرق آسيا والمحيط الهادئ بشأن ما يجب تحقيقه من أهداف في التسعينات لصالح الأطفال والتنمية. وأخيرا، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومن أجل التصدي لحالات العنف المتزايدة ضد الأطفال، أنشئت بموجب المرسوم ٢٧٥ لجنة للحماية الخاصة للأطفال من كل أشكال الإهمال والعنف والوحشية والاستغلال والتمييز وغير ذلك من المظاهر التي تعرض نموهم للخطر. وتتألف هذه اللجنة من موظفين رفيعي المستوى، ومن رؤساء مختلف الإدارات، وثلاثة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية. وترفع هذه اللجنة تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجمهورية عن التدابير المتخذة للتصدي للمشاكل، وتطالب الإدارات العامة بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات لمعالجة المشاكل التي تصل إلى علمها وبأن تبلغها بالنتائج.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥